



ورقه عن قواعد المنشأ الأورومتوسطية وآليه تطبيق التراكم

مقدمة:

وقعت كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب على إتفاقيات شراكة مع دول الإتحاد الاوروبي بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري وجذب الإستثمارات بين هذه الدول من جهة وبين الإتحاد الاوروبي من جهة اخرى. وقد جاء توقيع هذه الإتفاقيات في إطار إعلان برشلونة عام 1995 الذي حدد سياسة الإتحاد الاوروبي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية وهدف إلى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها السلام والرخاء الاقتصادي. هذا ويجدر بالذكر هنا أن معظم دول جنوب وغرب حوض المتوسط وقعت على إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الاوروبي، وهو ما يعني إقتراب إكمال شبكة من الإتفاقيات المتشابهة في الأسس والتي من شأنها تعزيز حركة التجارة في المنطقة، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة تشمل دول حوض المتوسط والإتحاد الاوروبي.

وبعد تطبيق إتفاقيات المشاركة مع الإتحاد الاوروبي، ظهرت الحاجة إلى وجود تعاون بيني للدول المشاركة في شكل تكتل يعمل على الإسراع والتأثير الفعال للتعاون مع الإتحاد الاوروبي. ومن هنا، بادرت كل من الأردن ومصر وتونس والمغرب بالإعلان عن إتفاقية أغادير وهي إتفاقية إقليمية لإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها في مايو 2001 تسمح بإزالة العوائق التجارية وتحقيق التكامل باعتبار أن التجارة هي المحفز الرئيسي لتسريع عجلة التنمية والمساهمة في الإستقرار. وتتبنى الإتفاقية قواعد المنشأ الأورومتوسطية التي تسمح بتراكم المنشأ بين الدول الأربعة بغرض التصدير إلى الإتحاد الأوروبي.

إن الهدف من هذه الورقة هو تقديم شرح موجز للتجار وغيرهم ممن يبحثون عن معلومات عن قواعد المنشأ التفضيلية المتبعه حالياً في التجارة بين دول إتفاقية أغادير والإتحاد الأوروبي وعدد من الشركاء الآخرين الأوربيين الآخرين وبعض دول البحر المتوسط الذين تربطهم بدول أغادير إتفاقيات تجارة حرة .

إن قواعد المنشأ التفضيلية المذكورة في هذه الورقة هي المطبقة على التجارة بين الإتحاد الأوروبي، ودول الإفتا، جزر الفارو، تركيا، الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، السلطة الفلسطينية للضفة الغربية و قطاع غزة.

يتم الإشارة إلى نظام قواعد المنشأ التفضيلية المذكورة في هذا الدليل على أنها " نظام قواعد المنشأ التراكمي اليورومتوسطي " .

مصطلح "الدول التي يطبق معها التراكم" تشير إلى تلك الدول في المنطقة اليورومتوسطية و التي وقعت فيما بينها اتفاقات تجارة حرة تشتمل على اتفاق قواعد المنشأ اليورومتوسطي.

ومن الجدير بالذكر بأن دول أغادير الأردن وتونس ومصر والمغرب وقعت على إتفاقيات شراكة مع دول الإتحاد الاوروبي بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري وجذب الإستثمارات بين هذه الدول من جهة وبين الإتحاد الاوروبي من جهة اخرى. وقد جاء توقيع هذه الإتفاقيات في إطار إعلان برشلونة عام 1995 الذي حدد سياسة الإتحاد الاوروبي الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية وهدف إلى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها السلام والرخاء الاقتصادي.

هذا ويجدر بالذكر هنا أن معظم دول جنوب وغرب حوض المتوسط وقعت على إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الاوروبي، وهو ما يعني إقتراب إكتمال شبكة من الإتفاقيات المتشابهة في الأسس والتي من شأنها تعزيز حركة التجارة في المنطقة، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة تشمل دول حوض المتوسط والإتحاد الاوروبي.

وبالإضافة إلى إتفاقيات الشراكة التي وقعت دول أغادير مع الإتحاد الأوربي ، فقد وقعت تلك الدول إتفاقيات تجارة حرة مع كل من تركيا ودول الإفتا (سويرا، اسيلندا ، النرويج ، ليخنشتاين) والتي تطبق قواعد المنشأ الأورومتوسطية .

قواعد المنشأ

1- ما هو المنشأ ؟

ببساطة المنشأ هو الجنسية الإقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجاريا ، فمن الضروري تحديد جنسية و تصنيف السلعة حتي يمكن تحديد الإلتزامات و الأعباء الآخري أو أي قيود آخري أو إلتزامات مطبقة عليها ، هذا و يوجد نوعان من المنشأ أحدهما غير تفضيلي و الآخر تفضيلي و تتحدد المعاملة الجمركية للسلع عند إستيرادها بناء علي منشأها .

2- ما هو المنشأ غير التفضيلي ؟

المنشأ غير التفضيلي هو إكساب الجنسية الوطنية للسلع دون إكساب أي منفعة عليها ، و المنشأ غير التفضيلي يمكن الحصول عليه سواء عن طريق " يمكن الحصول



عليه سواء عن طريق " أن يتحصل عليه بالكامل " في بلد ما أو عندما تشترك دولة أو أكثر في تصنيع المنتج فإن المنشأ يتم الحصول عليه في الدولة التي نفذت فيها آخر عملية تشغيل إقتصادية جوهرية .

و يستخدم المنشأ غير التفضيلي علي سبيل المثال في تحديد ما إذا كانت السلعة ستعرض لإجراءات إغراق أو قيود كمية أو لأغراض إحصائية و يمكن إستخدامة أيضا في سياق " علامة المنشأ " (علي سبيل المثال : علامة صنع في ...) لسلعة معينة .

3- ما هو المنشأ التفضيلي ؟

المنشأ التفضيلي هو ما تكتسبة السلع من دول معينة عندما تستوفي معيارا ما ، و يتطلب معيار المنشأ التفضيلي عموما أن يجري علي السلع عمليات تشغيل أكثر من التي يتطلبها المنشأ غير التفضيلي ، و مع ذلك فإن السلع المتحصل عليها بالكامل يمكن أيضا ان تستفيد في حالات المنشأ التفضيلي ، و يكسب المنشأ التفضيلي مزايا معينة للسلع التي يتم تبادلها بين دول أقرت مثل هذا المنشأ و عادتا يتم دخولها بتعريفه جمركية أقل أو بدون تعريفه .

4- هل يمكن أن تستفيد كل المنتجات من المنشأ التفضيلي ؟

نظريا يمكن أن تستفيد كل المنتجات من المنشأ التفضيلي أما في الواقع العملي فإن الدولة لن تعطي تفضيلات لسلع " حساسة " قد تضر بصناعاتها المحلية لذا فإنه في مثل هذه الحالات لا بد من التفاوض بين الأطراف المعنية للوصول إلي إتفاق بشأن هذه السلع.

و بالنسبة للإتفاقات المذكورة في هذا الدليل فإن سلع معينة تم إستبعادها من هذه التفضيلات الممنوحة لذا عليك التأكد دائما من أن السلع الخاصة ببلدك تقع ضمن إطار الإتفاق بينك و بين شريكك التجاري .

5- كيف يمكن معرفة ما إذا كانت السلع تستحق معاملة تفضيلية ؟

لكي تستحق السلعة معاملة تفضيلية فإنه يجب عليها أن تستوفي الشروط الواردة في بروتوكول المنشأ الخاص بتعريف مفهوم " المنتجات الناشئة " و هذا يعني أن السلع لا بد ان تكون متحصل عليها بالكامل أو أجريت عليها عددا من عمليات التشغيل و يلحق بكل بروتوكول منشأ قائمة بعمليات التصنيع الواجب إجراؤها للحصول علي معاملة تفضيلية .

و هذه القائمة تعد بناء علي تصنيف المنتجات كما ورد في النظام المنسق لذا فإنه و قبل تحديد ما هي العمليات اللازم إجراؤها فإنه لا بد من معرفة تصنيف تعريفات النظام المنسق .

6- ما المقصود بالتصنيف الجمركي ؟

إن التصنيف الجمركي مشتق من النظام الذي يحدد كل بند "صنف" من البنود التي يتم تبادلها تجارياً ، و لكل بند من هذه البنود كود خاص به . و يتم تحديد بنود التعريف في التعريف الوطنية لكل دولة ، و يتم تقسيم النظام المنسق الذي يعتمد عليه هذا الدليل إلي (97) فصل مقسمة بدورها إلي بنود رباعية العدد " مكونة من أربعة أرقام " و لأي منتج من المنتجات يمكن تحديد كل الإلتزامات و الأعباء و التفضيلات و الحصص و أسقف المعاملة الجمركية بناء علي هذا التصنيف الجمركي .

في بعض الاحيان فإن كلا من التصنيف الجمركي و المنشأ غير التفضيلي يستعان بهما للأغراض السابقة " علي سبيل المثال : في حالات إجراءات مكافحة الإغراق "

و في إطار المنشأ التفضيلي من الضروري أن نعرف البند الجمركي الصحيح الذي علي أساسه يمكن أن تتحدد عمليات التصنيع أو التشغيل المكسبة للمنشأ و ذلك اعتماداً علي التصنيف الجمركي المنسق ، و يتم إرفاق قائمة العمليات المكسبة للمنشأ لكل بروتوكول بناء علي تصنيفها في النظام المنسق .

لذا فإنه من الضروري أن يتم تحديد البند الجمركي الصحيح للسلعة و إلا فإن المشاكل و الصعوبات ستعرقل المصدر و/ أو المستورد و ينبغي أيضاً التأكيد علي انه متروك للتاجر ضمان مسألة أن تصنيف سلعته هو التصنيف الصحيح .

و إذا كنت لا تعرف التصنيف الجمركي الصحيح للسلع يمكنك اللجوء إلي مكتب الجمارك المحلية الذي يمكن أن يساعدك علي ذلك بشرط أن تعرف بوضوح ما هي السلعة التي تصدرها أو تستوردها و ما هي مكوناتها و وظائفها .

7- هل توجد معايير أخرى بخلاف عمليات تشغيل أو تصنيع معينة ينبغي

إستيفائها؟

إلي جانب المتطلبات المتعلقة بالتشغيل أو التصنيع يوجد أيضاً عدة تعريفات تتعلق بمفهوم " الجنسية " في سياق المنشأ ، و تظهر أهمية هذه التعريفات عند تحديد منشأ الأسماك و المنتجات السمكية " و سيتم شرح ذلك فيما بعد " .

8- ما هو التراكم ؟

إن الملحق الثاني المرفق ببروتوكول المنشأ و الذي يوضح العمليات المطلوبة لإكساب المنشأ و يوضح ما الذي يجب فعله لمنتج ما حتي يستفيد من المنشأ



التفضيلي ، إلا أنه في التصنيع الحديث من الشائع جدا أن يشترك مصدران مختلفان أو أكثر في بلدين مختلفين في تصنيع سلعة من السلع، و في تلك الحالات التي تطبق فيها بلدان نفس قواعد المنشأ و بينهما اتفاق تجاره حره فإنه من الممكن أن يحدث فيما بينها ما يسمى " تراكم المنشأ " .

و في اطار الإتفاقيات التي يغطيها هذا الدليل فإن التراكم يعني أن المنتجات التي إكتسبت منشأها في دولة عضو يمكن إستخدامها مع منتجات ناشئة في دولة عضو آخر دون الغللال بالحالة التفضيلية التي يتمتع بها المنتج النهائي .

و في حالة التراكم فإن عمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم في كل بلد عضو علي منتج ناشيء ليس من الضروري أن تكون " عمليات تشغيل أو تصنيع كافيه " و لكنها طبقا لما ورد في المادة (6) لابد أن تكون عمليات تشغيل أو تصنيع أكبر من مجرد العمليات البسيطة المذكورة في المادة (7).

مثال: 1

منتج ما متحصل عليه بالكامل من الاتحاد الأوروبي تم إرساله إلي سويسرا ، و عليه يكتسب المنتج النهائي المنشأ السويسري بشرط أن تكون عمليات التشغيل التي أجريت عليه في سويسرا أكبر من العمليات البسيطة ، فإذا تم تصدير هذا المنتج النهائي من سويسرا إلي الإتحاد الأوروبي فإن منشأه سيكون سويسريا .

مثال: 2

آلة غير تامة الصنع ناشئة في الاتحاد الأوروبي تم إرسالها إلي النرويج حيث أجريت عليها عمليات تصنيع أو تشغيل أكثر من العمليات البسيطة الواردة في المادة(7) ثم أرسلت هذه الآلة إلي سويسرا حيث تم عليها عمليات تصنيع أو تشغيل أكثر من العمليات البسيطة الواردة في المادة(7) و تم إكمال تصنيع هذه الآلة في سويسرا .

إن الآلة التي خرجت من الاتحاد الأوروبي إلي النرويج كانت ذا منشأ الاتحاد الأوروبي و لما كانت العمليات التي أجريت عليها في النرويج أكثر من العمليات البسيطة فقد إكتسبت المنشأ النرويجي إلا أن المنشأ النهائي لهذه الآلة سيكون سويسريا لأن عمليات التصنيع أو التشغيل التي أجريت عليه في سويسرا كانت أكثر من العمليات البسيطة الواردة في المادة(7).

ملحوظة هامة:

إن المكونات أو المواد غير الناشئة يجب أن تجري عليها عمليات كافيه حتي تكتسب المنشأ و تستفيد من مزايا أحكام التراكم التي تتضمنها الاتفاقيات محل الدراسة .

مثال : 3



قماش قطن محاك ذا منشأ هندي تم إستيراده من الاتحاد الأوروبي و ببساطة تم تقطيعه إلي أشكال ثم تم تصديره إلي سويسرا حيث تمت حياكة هذه الأشكال لإنتاج قمصان رجالي أو أولادي . و يلاحظ ان كل العمليات النهائية تمت في سويسرا .

إن المنتج النهائي سيعتبر غير ناشيء و لن يستفيد من أحكام الاتفاق المبرم بين الباحاد الاوروبي و سويسرا و ذلك لأن القاعدة المطبقة علي بند القمصان الرجالي او الأولادي الواردة في النظام المنسق برقم (6205) تحدد أنه لإكتساب المنشأ التفضيلي داخل المنطقة لابد علي الاقل أن يبدأ تصنيع هذا المنتج من مرحلة الغزل

و حيث أن الغزل قد تمت حياكته إلي قماش بالفعل في الهند فإن القمصان التي صنعت منه لن تكتسب المنشأ التفضيلي.

مثال : 4

فواكه حمضية من الفصل (8) تم إستيرادها إلي الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة ، في الاتحاد الأوروبي من المعتاد إستخدام هذه الفواكه الحمضية لإنتاج عصائر فواكه من البند (2009) ، بداية تم استيفاء شرط تغيير البند الجمركي و كذلك شرط ألا يتعدى إستخدام المواد من الفصل (17) نسبة 30% من سعر المنتج تسليم باب المصنع ، في هذه الحالة فإن عصير الفواكه المنتج سيكتسب المنشأ نظراً لأن الفواكه غير الناشئة تم إجراء عمليات تشغيل كافيها .

ملحوظة:

إن شرط التراكم تمت صياغته بهدف تشجيع نمو الصناعة داخل المنطقة المطبقة لهذا الشرط .

أنواع التراكم:

يوجد ثلاثة أنواع من التراكم يتم تناولهم في هذا الدليل:

- أولاً :تراكم ثنائي .
- ثانياً :تراكم قطري.
- ثالثاً :تراكم كلي .

أولاً : التراكم الثنائي:

يتم تطبيق التراكم الثنائي بين بلدين ، و ذلك يعني أن المنتجين في كلا البلدين يمكنهم استخدام مواد و مكونات ناشئة في البلد الأخرى كما لو كانت ناشئة في بلده و كذلك فإن عمليات التشغيل التي يتم إجرائها في احد البلدين يمكن أن تضاف إلي تلك العمليات التي تجري في البلد الأخرى لإكساب سلعة معينة منشأ أحد الدولتين.

الشكل (أ)

Country A \Leftrightarrow Country B

هذه العلامة \Leftrightarrow تعني أن هناك اتفاق ثنائي بين البلدين.

مثال 1:

قماش كتان ناشيء في الاتحاد الأوروبي تم تصديره إلى مصر حيث تم تقطيعه و صنعت منه ملابس جاهزة رجالي و حريمي ثم صدرت الملابس الجاهزة إلى الاتحاد الأوروبي ، و لأن القماش كان ناشئاً في الإتحاد الأوروبي فقد تم معاملته علي أنه ناشيء في مصر عند استخدامه في صناعة ملابس جاهزة مصرية ، و عليه فقد إكتسبت الملابس الجاهزة المنشأ التفضيلي المصري .

ملحوظة:

يمكن أيضا تصدير نفس الملابس الجاهزة إلى أي من الدول المشاركة تحت نفس المنشأ التفضيلي المصري و لكن في اطار " التراكم القطري " .

مثال 2:

لبن تم الحصول عليه بالكامل في سويسرا ثم تم تصديره إلى ألمانيا التي صنعت منه جبنا لتصديره إلى سويسرا ، لقد تمت معاملة اللبن علي أنه ناشيء في الاتحاد الأوروبي ، و حيث أن كل العمليات التي أجريت علي اللبن لتحويله إلى جبن تمت علي منتج ناشيء " اللبن " فإن المنتج النهائي قد إستوفي قواعد المنشأ و إكتسب المنشأ الأوروبي (فإذا تم إرساله إلى دولة أخرى طرف في منطقة التراكم اليورومتوسطي فإن الجبن سوف يكتسب أيضا المنشأ الأوروبي و لكن في ظل التراكم القطري) .

(و يجب ملاحظة أنه علي الرغم من أن السلع قد تكتسب المنشأ بفضل التراكم الثنائي إلا أنها قد تحتفظ بنفس منشأها عند تبادلها مع دولة أخرى طرف في النظام و لكن ليس في ظل التراكم الثنائي و إنما في ظل التراكم القطري).

ثانيا : التراكم القطري :

يتم تطبيق التراكم القطري بين أكثر من بلدين فإذا كانت البلاد (A) ، (B) ، (C) بين بعضها البعض إتفاقيات تطبق نفس قواعد المنشأ فيما يخص عمليات التشغيل أو التصنيع اللازمة لإكساب المنشأ فإن الدولة (A) يمكنها أن تطبق التراكم القطري في تجارتها مع البلدين الآخرين بشرط أن يسمح الإتفاق بينهم بتطبيق هذا النوع من التراكم.

فعلي سبيل المثال فإنه يمكن استخدام مواد ناشئة في البلدين (B) و (C) لإنتاج منتج ناشيء في الدولة (A) ، إن الواردات إلى البلد (A) من كلا البلدين (B) و (C) قد تم تحت أحكام الإتفاقيات الثنائية بين البلد (A) و البلدين الآخرين و علي الرغم من ذلك



فإنه ولأن البلاد الثلاثة تطبق نفس نظام قواعد المنشأ حيث يمكن تجميع كل المكونات لإكساب السلعة النهائية منشأ ما .

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :-

Country A ⇌ Country B

⇕ ⇕

Country C

و يتضح من الشكل أن البلاد الثلاثة تربطهم إتفاقيات ثنائية كما أنه لا بد أن تطبق كل دولة نفس قواعد المنشأ مع البلدين الآخرين و ليس من الكافي أن تطبق البلد (A) فقط نفس قواعد المنشأ مع البلدين الآخرين و لكن لزاما علي هاتين البلدين أن يطبقا أيضا نفس قواعد المنشأ فيما بينهما . إن أي بلد يمكنها أن تطبق التراكم فقط مع البلاد التي يسمح بروتوكولها للمنشأ بتطبيق التراكم مع إحتوائه علي نفس قواعد المنشأ المتطابقه ، و لكي تستفيد دولة من التراكم القطري لا بد أن تجري عمليات تشغيل أو تصنيع علي المنتجات الناشئة .

مثال 1:

النرويج لديها إتفاقيات مع كل من سويسرا و تركيا و تسمح هذه الإتفاقيات بتطبيق التراكم كما أنها تحتوي علي نفس قواعد المنشأ و سويسرا أيضا لديها إتفاقية مماثلة مع تركيا تطبق نفس قواعد المنشأ المبرمة مع النرويج .

و بناء علي ذلك فإنه يمكن للنرويج أن تستخدم منتجات ناشئه في تركيا و سويسرا لتصنيع منتج يكتسب المنشأ النرويجي .

و في سيناريو آخر فإن الدولة (A) تنتج منتجا ناشئا بإستخدام مواد ناشئه في دولة (B) فإذا صدرت الدولة (A) هذا المنتج الناشئ إلي دولة (C) التي صنعت منه منتجا أخرأ مستخدمة مواد ناشئه في بلد رابع (D) ، و كانت الدول الأربعة لديها إتفاقيات مع بعضها البعض تسمح بالتراكم و تطبق نفس قواعد المنشأ و لأن كل المواد و المكونات المستخدمة ناشئه فإن المنتج النهائي يعد أيضا ناشئا .

مثال 2:

مصر تنتج منتجا ناشئا بإستخدام مكونات ناشئه في الإتحاد الأوروبي في هذه الحالة فإن المنتج يكتسب المنشأ المصري فإذا تم تصدير هذا المنتج المصري إلي سويسرا حيث تم تصنيعه و تحويله إلي آلة تحتوي أيضا علي مكونات ذات منشأ تركي ، و عليه تكون الآله المنتجة في سويسرا ذات منشأ سويسري لأن كل المكونات المستخدمة في إنتاجها تعد مكونات ناشئه في المنطقة كما أن المكونات الناشئه في مصر و تركيا أجريت عليها عمليات تشغيل أو تصنيع أكبر من مجرد العمليات البسيطة المذكورة في المادة (7).

أما في حالة ما إذا كانت دولة في المنطقة غير مرتبطة باتفاقية مع البلد صاحبة آخر عملية تصنيع فإنه لابد أن تجري علي المواد الناشئة في تلك البلد (غير العضو) عمليات تشغيل أو تصنيع كافيه .

مثال 3:

مصر (الدولة A) تنتج منتجا ناشئا بإستخدام مكونات ذات منشأ الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة فإن المنتج يكتسب المنشأ المصري فإذا تم تصدير هذا المنتج المصري إلي الأردن (الدولة C) حيث تم تصنيعه و تحويله إلي أله تحتوي علي مكونات ذات منشأ تركي (دولة B) .
إن الأله التي تم إنتاجها في الأردن تكتسب المنشأ الأردني لأن المكونات المستخدمة في إنتاجها كانت ناشئة بالفعل في المنطقه (علي أساس أن المكونات الناشئة في مصر أجريت عليها عمليات تشغيل أو تصنيع أكبر من مجرد العمليات البسيطة المذكورة في المادة (7) ، فإن لم يكن هناك إتفاق تجاره حره بين مصر و الأردن فإن المكونات التركييه لابد أن تجري عليها عمليات تصنيع أو تشغيل كافية.

ثالثا : التراكم الكلي:

في إطار قواعد منشأ التراكم الأوروبي فإن التراكم الكلي يطبق بين أعضاء المنطقة الإقتصادية الأوروبية (EEA) كذلك يتم تطبيقه بناء علي بروتوكولات إخري مطبقة مع تونس ، المغرب و الجزائر .

تتكون المنطقة الإقتصادية الأوروبية من الإتحاد الأوروبي ، أيسلاند ، ليستنشتين و النرويج ، و لأغراض المنشأ فإن المنطقة كلها تعامل كإقليم واحد .

يقصد بالتراكم الكلي أن كل العمليات التي تجري داخل المنطقه يتم أخذها في الحسبان عند إحتساب منشأ السلعة النهائي ولا يتطلب الأمر أن تكون السلعة ناشئة في واحده من دول أعضاء المنطقة قبل تصديرها لعضو آخر و لكنه يجب أن تكون كل عمليات التشغيل أو التصنيع التي أجريت علي المنتج ضرورية لإكسابه المنشأ .

تسمح البروتوكولات المبرمه بين الإتحاد الأوروبي و المغرب و تونس و الجزائر بتراكم عمليات التشغيل أو التصنيع ، و علي غرار ما يحدث في المنطقة الإقتصادية الأوروبية فإنه من المطلوب أن تجري علي المنتج كل عمليات التصنيع أو التشغيل الضرورية لإكساب المنشأ ليس في المنطقة الجمركية لواحدة من الدول و لكن في المنطقة التي تشكلها مجموعة الدول كاملة و تحديدا الإتحاد الأوروبي و تونس و المغرب و الجزائر .



المثال التالي يوضح مفهوم التراكم الكلي بين أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية:

قامت البرتغال باستيراد غزل قطن 100% ذا منشأ هندي حيث تم تصنيعه إلي نسيج قطني، هذا النسيج لن يكتسب المنشأ البرتغالي لأن القاعدة تحتم أن تبدأ أولاً بالألياف (بالفيبر) للحصول علي المنشأ .

فإذا صدرت البرتغال هذا النسيج غير الناشيء إلي النرويج حيث تم تصنيعه إلي ملابس جاهزة في هذه الحالة فإن الملابس الجاهزة النرويجية تكتسب المنشأ التفضيلي حيث تم تجميع العمليات التي أجريت في البرتغال إلي العمليات التي أجريت في النرويج و هاتان العمليتان تعدا عمليتا تغير جوهري تم إستيفاؤها في المنطقة مما يكسب المنتج النهائي منشأ المنطقة و عليه يمكن تصديره في هذا الإطار .

مثال : يوضح مفهوم التراكم الكلي بين تونس و المغرب و الجزائر :

قامت تونس بإستيراد غزل صيني و حولته إلي نسيج في هذه الحالة فإن النسيج ذا منشأ صيني لأن قواعد المنشأ تتطلب البدء من الألياف (الفيبر)، فإذا تم تصدير القماش غير الناشيء من تونس إلي المغرب حيث تم تصنيعه إلي ملابس جاهزة مغربية هذه الملابس ستنتمتع بالمنشأ التفضيلي لأنه تم تجميع عمليات التصنيع أو التشغيل التي أجريت في المغرب إلي التي أجريت في تونس لإنتاج هذه الملابس (كما حدث في المثال السابق تماما) ، و علي ذلك فإن المنتج النهائي يكتسب المنشأ المغربي و عليه يمكن تصديره إلي الاتحاد الأوروبي ، و علي الرغم من ذلك و لأن التراكم الكلي غير مطبق بين الاتحاد الأوروبي ، تونس ، المغرب و الجزائر من جهة و الدول الأورومتوسطية الأخرى الأطراف من الجهة الثانية فإن المنتج لا يمكن إعادة تصديره و منحه التفضيلات الخاصة بالمنطقة .

ما هو الفرق بين التراكم القطري و التراكم الكلي؟

يمكن توضيح الفرق بمقارنة المثال التالي بما ورد في الأمثلة الخاصة بالتراكم الكلي.

مثال:

قامت سويسرا بإستيراد غزل قطن 100% منشأ هندي حيث قامت بتحويله إلي نسيج قطني هذا النسيج لن يكتسب المنشأ السويسري لأن قاعدة إكسابه المنشأ تستلزم البدء من الغزل، فإذا قامت سويسرا بتصدير هذا النسيج غير الناشيء إلي تركيا حيث تم تصنيعه إلي ملابس جاهزة فإن هذا النسيج غير الناشيء لن يتمتع بالمعاملة التفضيلية لأن القاعدة لم تستوفي (البدء من الغزل) .



وسنحصل علي نفس النتيجة لو تم تصدير هذا النسيج غير الناشيء إلي ألمانيا و تم تصنيعه إلي ملابس جاهزة هناك .

9- ما هو المقصود بالتراكم اليورومتوسطي؟

يستخدم مصطلح التراكم اليورومتوسطي للتعبير عن نظام التراكم القطري بين الإتحاد الأوروبي و عدد من الدول الأوروبية و الدول اليورومتوسطية (هذا المصطلح ليست له أي دلالة قانونية) و الجزء الثاني من هذا الدليل سيتعرض أكثر لهذا المفهوم بالتفصيل .

10- ما هي الدول التي تطبق نظام تراكم المنشأ اليورومتوسطي؟

دول الإتحاد الأوروبي (النمسا – بلجيكا – قبرص – جمهورية التشيك – الدانمرك – أستونيا – فنلندا – فرنسا – ألمانيا – اليونان – المجر – أيرلندا – إيطاليا – لاتفيا – ليتوانيا – لوكسمبورج – مالطا – هولاندا – بولندا – البرتغال – أسبانيا – سلوفاكيا – سلوفينيا – السويد – المملكة المتحدة) و بلغاريا ، جزر الفارو ، أيسلندا ، ليشنتستين ، النرويج ، رومانيا ، سويسرا ، تركيا ، الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، تونس و السلطة الفلسطينية للضفة الغربية و قطاع غزة .

يطبق الإتحاد الأوروبي التراكم مع هذه الدول التي تطبق اتفاق تجارة حره يسمح بهذا التراكم و يحتوي علي قواعد منشأ يورومتوسطيه .

و يقيم الإتحاد الأوروبي اتحادات جمركيه مع كلا من تركيا و إمارة أندورا و جمهورية سان مارينو ، هذا و تعامل المنتجات الواقعة تحت الإتحاد الجمركي مع أندورا و سان مارينو بالتطابق مع أحكام بروتوكولات المنشأ الخاصة بهذه الاتفاقيات كما أن هذه الاتفاقيات تحتوي علي إعلانات ملحقة توضح المنتجات من الفصول (25-97) الناشئه في أندورا و كل المنتجات الناشئه في سان مارينو و التي يمكن إعتبرها ناشئه في الإتحاد الأوروبي عند التبادل مع الدول الأطراف .

11- ما المقصود بـ (VARIABLE GEOMETRW) ؟

يقصد بهذا المصطلح أن تراكم المنشأ القطري يمكن تطبيقه فقط بين تلك الدول الواقعة في المنطقة اليورومتوسطية و التي تستوفي المتطلبات الضرورية .

12- أين يمكن أن أجد البروتوكول لدولة ما أتبادل معها تجاريا؟

إن كل بروتوكولات المنشأ لأي إتفاق بين الإتحاد الأوروبي و أي شريك تجاري تم نشره في سلسلة (L SERIES) من الجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي و يتم توضيح هذه السلاسل في الملحق (1) من هذا الدليل.

13- أي إتفاقية تطبق علي سلعى؟



يتم تطبيق الاتفاقية الموجودة بين دولتك و أي شريك تجاري (مصر – المغرب-
...إلخ) أو مجموعة شركاء تجاريين (الاتحاد الأوروبي – المنطقة الاقتصادية
الأوروبية).

ملحوظة:

لأسباب تاريخية وقع الاتحاد الأوروبي مع الدول أعضاء الإفتا (أيسلندا – النرويج –
سويسرا) و التي تقيم إتحاد جمركي مع ليشنستين عضو المنطقة الاقتصادية
الأوروبية)).

مثال 1.

يرغب مصدر تركي في شحن منتج من تركيا إلى المملكة المتحدة تحت أحكام
الإتفاقية المبرمة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة تعامل المملكة المتحدة
علي أنها عضو في الاتحاد الأوروبي و عليه يتم تطبيق الإتفاقية المبرمة بين دولة
المصدر و الإتحاد الأوروبي.

مثال 2.

بالنسبة للمصدر النرويجي مثلا الذي يرغب في شحن منتج من النرويج إلى بلجيكا
فإن الإتفاقية المبرمة بين أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو الإتفاقية المبرمة
ما بين الإتحاد الأوروبي و النرويج كلاهما يمكن تطبيقه .

مثال 3.

الإتفاقية المبرمة بين مصر و دول الإفتا سوف تطبق علي السلع المصدرة من مصدر
أيسلندي إلى مصر (باعتبار أن أيسلندا و قعت إتفاقية مع مصر علي أنها أحد أعضاء
مجموعة الإفتا).

مثال 4.

إذا رغب منتج أردني في تصدير منتجاته إلى الضفة الغربية و قطاع غزة فإنه سوف
يعتمد علي الإتفاقية المبرمة ما بين الأردن و الضفة الغربية و قطاع غزة.

مثال 5.

إذا تم تصدير سلع تركية إلى المغرب فإنها سوف يطبق عليها أحكام الإتفاق المبرم
بين تركيا و المغرب .

